عاشـه هؤلاء، قد انعكس فعـلا على وضع تمثيلهم السياسي، إلى درجة يمكن معها القول، أو الاستنتاج من خلال النظر إلى معطيات الجداول السابقة، أن اليهود الشرقيين سواء الذين وصلوا إلى اسرائيل بعد سنة ١٩٤٨ أو قبلها، كانوا يفتقرون لأية قوة سياسية تقريبا. إلا أن وضعهم بدأ يتبدل نوعا ما في أواخر الخمسينات وخلال الستينات، وذلك على ارضية الغليان الاجتماعي الذي ساد بين تجمعاتهم، والذي فرض، بحكم ضرورة امتصاصه، زيادة تمثيلهم في مراكز القوى السياسية في اسرائيل، وابرزها الكنيست. إلا أن أقصى حدود الحركة التي وصل اليها هؤلاء، أو التي سمح لهم بالوصول إليها خلال هذه الفترة، قد اقتصرت فيما يبدو على التعبير عن احتجاجهم بواسـطة بدء التخـلي عن أحزاب السلطة والتوجه نحو تأييد المعارضة، كما تمثلت في اليمين. فالعنـاصر الراضية عن وضعها او التابعة لاجهزة السلطة استوعبت في مباي والحزب الديني القومي (المفدال) في الآساس. اما العناصر المتذمرة، فقد توجهت نحو حركة حيروت، ليس لدوافع ايديولوجية، وإنما لسببين أساسيين: أولا، خيبة أملهم في سياسية الاحزاب الحاكمة تجاههم، وتحميلهم مسؤولية وضعهم البائس؛ وثانيا، الانشقاق داخل مباي، وانسحاب بن ـ غوريون من الحزب وتشكيله قائمة مستقلة (رافي) قبيل الانتخابات العامة للكنيست السادس سنة ١٩٦٥. فقد كانت شخصية بن ـ غوريون الكاريزماتية عاملا هاما في تكتل اليهود الشرقيين حول مباي منذ قدومهم إلى اسرائيل، وفي عدم اندفاعهم نحو تأييد إطارات حزبية مستقلة. وأدى انسحابه من مباي، إلى عملية انسحاب مماثلة بين صفوفهم: في البداية مع بن ـ غوريون نحو رافي، ولاحقا في اتجـاه اليمـين نحو حيروت وليكود[١٦]، الأمر الذي وصل إلى ذروته خلال انتخابات الكنيست التاسع والعاشر، كما سنرى لاحقا.

أما الحركة الثانية التي قام بها اليهود الشرقيون خلال الستينات، فتمثلت في توجههم نحو الحكم المحلي (البلديات والمجالس المحلية) بعدما أيقنوا من حقيقة انغلاق المنافذ العليا أمامهم. وكتعويض على ذلك راح اولئك الاشخاص بينهم، من ذوي الخبرة والجدارة لتسلم مسؤوليات عاليـة، يتـوجهـون نحو الحكم المحلي، الذي يعتبر اقل مركزية من الحكم المركزي، في النظام السياسي الاسرائيلي. وقد شجعت الاحزاب الاسرائيلية، خصوصا مباي، هذا التوجه، معتبرة اياه وسيلة لكبح نقمة اليهود الشرقيين، التي كانت تشتد مع كل دورة انتخابية جديدة، خصوصا خلال الانتخابات المحلية، ومنفذا نحو تقوية سيطرتها على تجمعاتهم عبر استبدال نشيطيها القدامى بممثلين محليين قادرين على خدمة مصالحها اثناء تلك الانتخابات. وحسب ما أورده فايس[١٧]، فإن نسبة الممثلين في الحكم المحلي من أصل سفارادي أو شرقي قد ارتفعت من ٢٣٪ سنة ١٩٥٥ إلى ٤٣٪ سنة ١٩٦٥، خاصة في المستوطنات التي تسكنها اغلبية ساحقة من اليهود الشرقيين. أما في المدن الكبيرة والمتوسطة، التي يشكل فيها هؤلاء حتى ٦٠٪ من سكانها، فإن نسبة تمثيلهم في مجالسها المحلية اقل بكثير، حيث تقتصر فقط على ٢٠٪ من عدد الممثلين في هذه المجالس. إلا أن هذا التمثيل المحدود في المدن المختلطة، أي تلك التي يسكنها اشكناز وسفاراديم لا يمكن أن يخفي حقيقة ارتفاع نسبة رؤساء البلديات ونواب رؤساء البلديات من اصل شرقي، من ١١٪ في سنة ١٩٥٥ إلى ٣٧٪ سنة ١٩٦٥. ولقد أدى هذا الارتفاع في نسبة التمثيل السفارادي في الحكم المحلي، إلى سد الهوة التي كانت قائمة في هذا القطاع خلال الخمسينات، حتى ان نسبة تمثيلهم التي وصلت إلى ذروتها في انتخابات الحكم المحلي سنة ١٩٦٥، قد تجاوزت نسبتهم بين السكان. إلا انها سرعان ما عادت إلى موازاتها في انتخابات سنة ١٩٦٩، بعدما انخفضت إلى حوالي ٤٠٪[١٨].

والسـؤال هنـا، هل ساهم التمثيل الملائم لليهود الشرقيين في الحكم المحلي، في تحسين